كل جنس ثم بقا لا ابعض انه من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة بل
معقولة فلا بد من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة
اي افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة
واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل في المعقول والمحسوس لكن لافرادها
لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون
الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة
قوله اما ان يكون كناية عن غيره هذا التعبير جرى على اصطلاح
الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين
اولا في التقسيم والتعبير في شيء من ذلك قوله والقسم الثاني الفعل اي مطلقا
الفعل حتى يتبع تقسيمه لاقسام ثلاثة قوله على الاصح مقابله ما بان
في الكلمة ما ذهب اليه الكوفيون من انه قسمان قوله على الاستقبال اي
الزمن المستقبل والمراد انه يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي
الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى ان حصل قيام من زيد
في الوقت المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على المستقبل لكن على
تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة اداة الشرط فهي
عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن
الماضي قوله الثاني اي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال
اي الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والا
والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا
وهو الراجح ومقابله انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس
واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب اليه احد ثم ان
دلالة المضارع عليهما دلالة بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض
للدلالة على الماضي اذا دخلت عليه لم نحو لم يضرب لان هذه
الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو في الدلالة بحسب
الوضع قوله والاول الامر اي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر
وينبغي ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب (انما هو صح)
المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار كون الامر من
قبيل الطلب الذي هو من اقسام الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر
للطلب فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل ان فعل الامر باعتبار
دلالته

دلالته على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء مقارن مدلوله
للتلفظ به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن
الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح
في وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال الثلاثة للاحاطة بالمميز
وهو الجنس وبه يمتاز كل واحد عن الاخر وهو الفصل ولعله انما
سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه في تقسيم المفرد الى اقسامه
الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال
لا سياق التقسيم اليها فذكرها هنا استطرادي وسيأتي بتعريفها
تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سيأتي
له قوله ولا يدخل شيء منها من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعني
انه يلزم من اشتراكها بين الاسماء والافعال عدم ~~الافعال~~ ثم (العمل)
المعنى ان هذه احكمها وشأنه فلا يرد التمثيل بما ولا النافيتان
فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول
ما زيد قائما ولا رجل حاضرا مع انهما مشتركان بين الاسماء
والافعال قوله نحو هل وتعال فيهما الى بابدال الهمزة وهي
حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب
التصور قوله وانما تكون هل مشتركة الا اعترضه الشنواني
بانه لا حاجة الى هذا لان هل بالنظر الى ذاتها مشتركة والا
ختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض قوله فتختص به اي
بالفعل في التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ دخولها على
الفعل المقدر ليس باولى من دخولها على الفعل الصريح وهي
لو دخلت على الفعل الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر
والجواب ـــــ ان الشارح لما قدم انها مشتركة بين الاسماء
والافعال اوهم هذا اجواز الاعراب زيد من هل زيد قام مبتدا
فنبه بقوله فان كان في حيزها فعل الى على ان هل في هذا المثال
وما اشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين اعراب زيد
فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وجهة اختصاصها با
الفعل اذا ان اصلها ان تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان
قلت اذا كانت في الاصل بمعنى قد فمقتضاه ان لا تدخل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)